E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2013/C.8/8
31 October 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع الثامن
عمّان، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مراجعة صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي

موجز

أجرت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) استعراضاً للآلية الحكومية الدولية، خلص إلى عدم ضرورة إدخال أي تغييرات هامة على الهيكلية القائمة. غير أن مناقشات دارت في الاجتماع السابع للجنة الفنية الذي عقد يومي ١٨ و١٩ آذار/مارس ٢٠١٣ حول مدى فعالية اللجنة الفنية في توطيد علاقات العمل والشراكة بين الأمانة التنفيذية للإسكوا والدول الأعضاء فيها.

وتقدّم الأمانة التنفيذية في هذه الوثيقة توصيات بشأن تعزيز التعاون والتنسيق بين الإسكوا والدول الأعضاء، تستند إلى تجارب لجان إقليمية أخرى وإلى ما انتهى إليه استعراض الآلية الحكومية الدولية للإسكوا الذي أجري في عام ٢٠١١.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٤	٣
الفصل		
أولاً- استعراض آلية عقد المؤتمرات في اللجان الإقليمية	٥-٢٧	٣
ثانياً- آلية عقد المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٨-٣٢	٨
ثالثاً- التوصيات	٣٣-٥٠	٩
رابعاً- عملية اعتماد الصلاحيات المنقحة	٥١-٥٤	١٢

مقدمة

١- تحدّد الفقرة الأولى من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حسب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مهمّتها في البدء والمشاركة في أية تدابير تسهّل العمل المتضافر لإعادة بناء الاقتصاد والتنمية ورفع مستوى النشاط الاقتصادي في غربي آسيا، ورفع مستوى النشاط الاقتصادي في غربي آسيا وبناء علاقات اقتصادية قويّة بين بلدان المنطقة ومع غيرها من بلدان العالم.

٢- وتعتمد اللجنة في تنفيذ ولايتها على عدد من الهيئات الفرعية، التي توجّه عمل الأمانة التنفيذية وتشرف عليه، وتتابع تنفيذ القرارات والمقررات، وتعمل في إطار من التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى. وتسهم هذه الهيئات في وضع برامج العمل الخاصة بكل مجال من مجالات الاختصاص.

٣- وهدف الأمانة التنفيذية من هذه الوثيقة أن تطلع الدول الأعضاء على خلاصة التقييم الشامل وتقدم مجموعة من التوصيات بشأن تعزيز دور الهيئات الفرعيّة[١].

٤- واللجنة الفنية مدعوة إلى استعراض هذه الوثيقة وتقديم المشورة بشأن التعديلات المقترحة على صلاحياتها، وتقديم تقرير حول هذا الموضوع إلى الإسكوا في دورتها المقبلة.

أولاً- استعراض آلية عقد المؤتمرات في اللجان الإقليمية

٥- لكل لجنة إقليمية ولاية تختص بها، وتختلف حسب واقع المحيط الذي تعمل فيه. غير أنّ استعراض هيكليات آلية عقد المؤتمرات في مختلف هذه اللجان، قد يكون مفيداً في بحث سبل تفعيل إجراءات العمل في الإسكوا وتعزيز كفاءته. وفي ما يلي استعراض موجز وشرح لهيكليّة آلية عقد المؤتمرات في كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا[٢]

٦- خضعت الآلية الحكومية الدولية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعدة تعديلات أهمها في عام ١٩٩٧ وتوالت على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. وقد ألغيت عدة لجان فيها وأنشئت لجان قطاعية جديدة تتولى توجيه عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار برامجها الفرعية المتخصصة.

٧- وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فريق عمل لمراجعة الآلية الحكومية الدولية فيها. وكان هدف اللجنة آنذاك إعادة تثبيت موقعها إزاء تباطؤ النمو الاقتصادي في أفريقيا، ونشوء مؤسسات جديدة في القارة، وتزايد الاهتمام الدولي بتلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا، وعمليّة الإصلاح في منظومة الأمم

---

(١) E/ESCWA/2011/C.5/CRP.1.

(٢) بالاستناد إلى الوثائق التالية للجنة الاقتصادية لأفريقيا: استعراض الأجهزة الحكومية الدولية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٧، E/ECA/COE/26/10؛ تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاستجابة على نحو أفضل لأولويات أفريقيا، ٢٠٠٦، E/ECA/CM.39/7؛ التغييرات التنظيمية التي أُجريت مؤخراً في أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٠، E/ECA/COE/29/14.

المتحدة. واقترح فريق العمل سلسلة من التعديلات على آلية عمل اللجنة. ومما اقترحه أن تنظّم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي مؤتمراً سنوياً مشتركاً لتعزيز الشراكة والتنسيق، وخفض التكاليف، ولضمان زيادة حضور مندوبي البلدان ومشاركتهم على أعلى المستويات. وتستمر اللجنة بعقد دوراتها السنوية للمؤتمر الوزاري بالتزامن مع الاجتماع المشترك وفي المكان نفسه من أجل مناقشة القضايا التشريعية. أما بشأن المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة، اقترح فريق العمل عقد اجتماعات اللجان الحكومية الخمس للخبراء في مؤتمرات على المستوى دون الوزاري. ووافقت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الآلية الحكومية الدوليّة بالصيغة المعدّلة وفقاً لتوصيات فريق العمل وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٨- وفي إطار الهيكليّة الحاليّة، تجتمع اللجنة العليا، أي مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أفريقيا، سنويا لتقديم وتوجيه السياسة العامة والولاية التشريعية لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والنظر في برامج عمل الأمانة التنفيذية، ولتحديد موقف أفريقيا من القضايا الإنمائية الرئيسية المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة، والبت في توصيات الهيئات الفرعية وتوصيات الأمين التنفيذي.

٩- وتضمّ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سبع لجان فرعية، مهمتها تقديم التوجيهات بشأن العمل على البرامج الفرعية وتقديم المعلومات حول التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وتُعقد اللجان الفرعية اجتماعاتها كل سنتين لمدة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أيام، وتقدّم كل منها تقاريرها مباشرة إلى اللجنة العليا، متضمنة توصيات في مجالات اختصاصها.

١٠- وأنشأت اللجنة خمس لجان خبراء حكومية دولية، وهي الهيئات التشريعية لكل من المكاتب دون الإقليمية. وتمثل هذه اللجان مناطق شرق أفريقيا، وغرب أفريقيا، ووسط أفريقيا، وشمال أفريقيا، وجنوب أفريقيا، وتعقد اجتماعات سنوية، واجتماعاتها تتيح للخبراء من الحكومات والمؤسسات غير الحكومية فرصة للمناقشة وتبادل الآراء حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تمثلها وصياغة التوصيات بشأن التنمية والتكامل الإقليمي.

١١- وفي عام ٢٠١٠، قيّمت اللجنة نتائج هذا الإصلاح، فاستخلصت أنّ أنشطتها باتت تحقق نتائج أفضل، وعملها أصبح أكثر صلة بواقع المنطقة، وقد اكتسبت مزيداً من الفعالية في تنفيذ ولايتها.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا[٣]

١٢- قبل عام ٢٠٠٥، كانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مكوّنة من اللجنة العليا، وهي الهيئة المعنية باتخاذ القرار تجتمع في دورات سنوية؛ والمكتب الذي يضمّ ممثلين عن الدول الأعضاء ويتولى تأمين استمرار الاتصال والحوار مع الأمانة التنفيذية خلال الفترات الفاصلة بين الدورات السنوية للجنة العليا؛ وفريق الخبراء المختص ببرنامج العمل، يضمّ ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويقدّم المشورة إلى اللجنة العليا بشأن

(٣) بالاستناد إلى الوثائق التالي للجنة الاقتصادية لأوروبا: خطة عمل بشأن إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا، باللغة الإنكليزية، ٢٠٠٥، E/ECE/1434/Rev.1؛ نتيجة استعراض إصلاحات عام ٢٠٠٥، 2013، باللغة الإنكليزية، E/ECE/1468؛ تنفيذ العملية الإصلاحية، باللغة الإنكليزية، ٢٠٠٩، E/ECE/1446.

التعديلات التي قد تفرضها الأولويات الجديدة، والمطالب المتزايدة، أو التغيّرات في الميزانية على برنامج العمل؛ واللجنة التوجيهية التي تمثّل الهيئات الفرعية الثماني الدائمة.

١٣- وفي عام ٢٠٠٥، كلّف فريق من خارج اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتقييم هيكليّة اللجنة وعملها. ومن أهم ما خلص إليه الفريق أنّ بعض الإجراءات الإدارية معقدة. وأشار الفريق إلى ضرورة تعزيز صلاحية اللجنة التوجيهية في التنسيق بين اللجان الفرعية الدائمة، وكذلك في تسهيل الاتصال الأفقي بينها. كما رأى فريق التقييم أن تركيبة فريق الخبراء المختص ببرنامج العمل ووظائفه وصلاحياته غير محدّدة بالوضوح الكافي للتعاون بالفعالية اللازمة مع الأمانة التنفيذية. وأوصى فريق التقييم الخارجي بدمج المكتب وفريق الخبراء في هيئة إدارية واحدة هي اللجنة التنفيذية. واقترح أيضاً أن تُعقد دورات اللجنة العليا مرة كل سنتين، وأن تتولّى اللجنة التنفيذية مسؤولية توجيه البرنامج في السنوات التي لا تُعقد فيها الدورات، وإن تُلغى اللجنة التوجيهية ويُقدّم رؤساء اللجان الفرعية الدائمة التقارير مباشرة إلى اللجنة التنفيذية، ويشاركوا مباشرة في المناقشات التي تتناول برامج عمل تلك اللجان. واعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا خطة عمل للإصلاح، أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤- وتتولّى اللجنة العليا في اللجنة الاقتصادية لأوروبا اتخاذ القرارات الإستراتيجية بشأن برنامج العمل وتخصيص الموارد. وتجتمع هذه اللجنة كل سنتين، وتوجه بقراراتها عمل اللجنة التنفيذية، في منتدى رفيع المستوى يضمّ ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، يتحاورون بشأن السياسات العامة للتنمية الاقتصادية في المنطقة.

١٥- وتضم اللجنة التنفيذية ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، وتتولى تطبيق التوجيهات العامة الصادرة عن اللجنة العليا. وفي الفترة التي تفصل بين دورات اللجنة العليا تقوم اللجنة التنفيذية بأعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتصرف جميع المسائل المتصلة بأنشطتها. ومن مهام اللجنة التنفيذية: (أ) الإعداد لدورات اللجنة العليا؛ (ب) الموافقة على برنامج عمل اللجان القطاعية؛ (ج) الموافقة على إنشاء مجموعات العمل في إطار اللجان القطاعية وتجديدها ووقفها وتحديد صلاحياتها وخطط عملها؛ (د) العمل مع الرئيس ونائب الرئيس في اللجان القطاعية على دراسة تقارير هذه اللجان عن تنفيذ برامج عملها وغيرها من المسائل ذات الصلة؛ (هـ) التنسيق بين البرامج الفرعية وربطها بالبرنامج الرئيسي؛ (و) تناول جميع المسائل المتصلة بتخطيط البرامج، والمسائل الإدارية وتلك المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك مصادر التمويل من خارج الميزانية. وتجتمع اللجنة التنفيذية عند الاقتضاء[٤]، وترفع تقاريرها إلى اللجنة العليا سنوياً.

١٦- وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ثماني هيئات فرعية تُعرف باللجان القطاعية. وتنفّذ كل لجنة برنامج عمل خاص بها، وتعقد اجتماعاتها سنوياً. وكل سنة، تستعرض اللجان القطاعية برامج عملها التي تعدّها أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتحيل ملاحظاتها إلى اللجنة التنفيذية لاعتمادها. وترفع اللجان القطاعية تقريراً سنوياً إلى اللجنة التنفيذية عبر اجتماع يعقد مع الرؤساء ونواب الرؤساء، يشاركون في إعداد المقترحات بشأن المسائل والأنشطة ذات الاهتمام المشترك.

---

(٤) من الاجتماع الأول للجنة التنفيذية في عام ٢٠٠٦ حتى أيار/مايو ٢٠١٣، عقدت ٦١ اجتماعاً: ١١ منها في عام ٢٠٠٦، و٩ في عام ٢٠٠٧، و٨ في عام ٢٠٠٨، و٥ في عام ٢٠٠٩، و٦ في عام ٢٠١٠، و٨ في عام ٢٠١١، و٩ في عام ٢٠١٢، و٤ في النصف الأول من عام ٢٠١٣.

١٧- وفي عام ٢٠٠٧، عمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى إجراء أول تقييم لتنفيذ عملية الإصلاح. ورأت الأمانة التنفيذية أنّ أهم الإنجازات في هذا الإطار كان تبسيط هيكلية إدارة اللجنة وتفعيلها على المستوى الحكومي الدولي.

١٨- وفي عام ٢٠٠٩، أجرت الأمانة التنفيذية تقييماً ثانياً لتنفيذ عملية الإصلاح. وأثنت فيه على جهود اللجنة التنفيذية بوصفها الهيئة التوجيهية الدائمة للجنة الاقتصادية لأوروبا، لا سيما من خلال عقد الاجتماعات المكثفة، واستعراض عمل اللجان القطاعية، وإقرار برامج عملها، وإنشاء الهيئات الفرعية وتجديدها، ومعالجة المسائل التي تتطلب قراراً بين دورات اللجنة العليا التي تعقد كل سنتين. وأكدت على أهمية عمل اللجنة التنفيذية من خلال مجموعات غير رسمية تعقد عند الاقتضاء للنظر في بعض المسائل بالتفصيل. كما أن عقد اجتماعات رؤساء مكاتب اللجان القطاعية مباشرة بعد الدورة السنوية لكل لجنة أدى إلى وضع المزيد من المعلومات في متناول البلدان حول عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ككل وأهميته.

١٩- وفي عام ٢٠١٣، استكمل الاستعراض النهائي لنتائج إصلاحات عام ٢٠٠٥. وكانت حصيلته التركيز على أهمية التفاعل بين اللجنة التنفيذية واللجان القطاعية، من خلال التقييم، وتقديم التقارير، ومناقشة أداء البرامج الفرعية.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي(٥)

٢٠- تتألف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من اللجنة العليا، التي تتولى وضع التوجهات الإستراتيجية والإشراف على عمل الأمانة التنفيذية. وتعقد اللجنة العليا دوراتها كل سنتين، للنظر في القضايا الإنمائية الهامة لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، واستعراض الأنشطة المنفذة والمخطط لتنفيذها في جميع مواضيع الاختصاص. وتتعاون اللجنة العليا مع الهيئات المختصة في نظام البلدان الأمريكية (Inter-American System) وتتخذ التدابير اللازمة لتنسيق الأنشطة المشتركة.

٢١- واللجنة الجامعة (Committee of the Whole) تجتمع في السنوات التي لا تعقد فيها دورات للجنة العليا بناء على طلب الأمين التنفيذي. وتناقش بنوداً تُدرج على جدول أعمال دورات اللجنة العليا. وتتناول اجتماعات اللجنة الجامعة أنشطة الهيئات الفرعية للجنة، وتقترح الإطار الاستراتيجي، وتحضر لدورات اللجنة العليا تحت إشراف الأمين التنفيذي.

٢٢- وقد أنشأت اللجنة ست لجان فرعية هي: لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي؛ المؤتمر المعني بالابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لجنة السكان والتنمية؛ المؤتمر الإحصائي للأمريكتين واللجنة التنفيذية التابعة له؛ المجلس الإقليمي للتخطيط التابع لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ورؤسائه؛ المؤتمر الإقليمي المعني بشؤون المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٣- وفي عام ٢٠٠٢، شرعت اللجنة في استعراض لآليتها الحكومية الدولية، تبيّن على أثره جدوى الإبقاء على الهيكلية المؤسسية القائمة والنظام الحالي.

---

(٥) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحدة التفتيش المشتركة، استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٣، باللغة الإنكليزية، JIU/Note12013/2.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[٦]

٢٤- في عام ٢٠٠٨، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإصلاح آلية عقد المؤتمرات من أجل تحسين القدرة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء، وتعزيز الشراكة والتفاعل مع الدول الأعضاء في عمل اللجنة وهيئاتها الفرعية، وتحقيق قدر أكبر من الفعالية في الاجتماعات. وتضمّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بهيكليتها الجديدة اللجنة الاستشارية المؤلفة من ممثلين دائمين وغيرهم من الممثلين الذين تعيّنهم الدول الأعضاء؛ وثماني لجان متخصصة تضطلع بمهام محددة في إطار برامج العمل؛ إضافة إلى خمس مؤسسات إقليمية هي بمثابة هيئات فرعية تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تضم ممثلين عن الدول الأعضاء.

٢٥- وأجري استعراض لأداء آلية عقد المؤتمرات في منتصف المدة، وقُدّمت نتائجه في الدورة السابعة والستين للجنة في عام ٢٠١١. ووافقت الدول الأعضاء على أنه يمكن دمج المؤسسات الإقليمية الخمس على نحو أفضل في هيكليّة عقد المؤتمرات وأنها تكون أكثر فعالية عند توضيح ولايتها. وفيما يتعلّق بدورات اللجنة، أشارت الدول الأعضاء إلى أنه من الأفضل أن تعقد الدورات سنوياً نظراً إلى دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الفريد في المنطقة كونها المنبر الإقليمي للحوار بين المسؤولين على المستوى الوزاري في بيئة اقتصادية عالمية سريعة التغيّر. وتتيح الدورات فرصة ليتحاور الوزراء مع نظرائهم وضمان الاستمرارية في عمل اللجنة. وأخيراً، أشارت الدول الأعضاء إلى ضرورة توضيح صلاحيات اللجنة الاستشارية ونظامها الداخلي وتفعيل دورها في المتابعة والرصد.

٢٦- وتجتمع اللجنة الاستشارية عند الحاجة على ألا تزيد أيام اجتماعاتها على ١٢ يوماً في السنة، وتنصّ صلاحياتها بالصيغة الجديدة على المهام التالية:

(أ) تعزيز التعاون والتشاور بين الدول الأعضاء والأمانة التنفيذية؛

(ب) إتاحة منتدى للتداول وتبادل الآراء الموضوعية وتقديم التوجيهات بشأن وضع جدول أعمال اللجنة في ضوء التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(ج) تقديم المشورة للأمين التنفيذي في إعداد الإطار الاستراتيجي، وتنفيذ وتقييم ورصد برنامج العمل، وتخصيص الموارد، وإعداد جدول الأعمال للدورات السنوية للجنة؛

(د) تقديم المشورة للأمين التنفيذي بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية الناشئة، وغيرها من المواضيع التي تطرح للبحث على جدول أعمال الدورات السنوية للجنة؛

(هـ) متابعة مواضيع وترتيبات التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية، ولاسيّما برامج التعاون والمبادرات المشتركة على المدى الطويل.

---

(٦) بالاستناد إلى الوثائق التالية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: القرار ١/٦٤ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن إعادة هيكلية آلية عقد المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ استعراض منتصف المدة لوظائف آلية عقد المؤتمرات في اللجنة، باللغة الإنكليزية، ٢٠١١، E/ESCAP/67/15؛ الاستعراض النهائي لآلية عقد مؤتمرات اللجنة بما في ذلك هيكلية الهيئات الفرعية، عملاً بأحكام القرارين ١/٦٤ و١٥/٦٧، ٢٠١٣، باللغة الإنكليزية، E/ESCAP/69/18.

٢٧- وأجرت اللجنة العليا استعراضاً نهائياً لآلية عقد المؤتمرات في عام ٢٠١٣. وتضمّن التقرير الصادر نتيجة لهذا الاستعراض اقتراحاً بإدراج بنود حول عمل المكاتب دون الإقليمية والمؤسسات الإقليمية للجنة في جدول أعمال اللجنة الاستشارية من أجل بقاء الدول الأعضاء على اطلاع واستعداد للمشاركة الفعالة في الهيكلية الإدارية للمؤسسات الإقليمية وتقديم التقارير حول تنفيذ القرارات على الصعيد الوطني، كي يكون المندوبون الصلة الوثيقة بين اللجنة ودولها. وليس للجنة الاستشارية دور في الموافقة على برامج عمل وقرارات الهيئات الفرعية.

ثانياً- آلية عقد المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(٧)

٢٨- في عام ٢٠٠٦، أطلقت الإسكوا عملية تقييم شاملة لآليتها الحكومية الدولية. وكان هدفها اقتراح آلية لعقد المؤتمرات تعزز مستوى التعاون والتنسيق بين البرامج الفرعية وصياغة برامج متسقة تركز على القضايا ذات الأولوية في المنطقة. وتضمّن تقرير التقييم عدداً من الشواغل المشتركة بين أعضاء اللجنة بشأن آلية عقد المؤتمرات. وأشار تحديداً إلى العناصر التالية:

(أ) ضرورة تعزيز التنسيق بين الأمانة التنفيذية والدول الأعضاء في التحضير للدورات، ولا سيما بشأن مواضيع البحث وبنود جدول الأعمال؛

(ب) ضرورة تعزيز التشاور والتعاون مع الدول الأعضاء على مدار السنة؛

(ج) إفساح المجال وإعطاء الوقت اللازم للمناقشة، بحيث تتمكن الوفود من عرض خبرات دولها وتجاربها الناجحة.

٢٩- وأنشئت اللجنة الفنية في عام ٢٠٠٦ بهدف تيسير الاتصال المباشر والتشاور بين الأمانة التنفيذية والدول الأعضاء بشأن القضايا الإنمائية الهامة. وتتولّى اللجنة الفنية تقديم المشورة للأمانة التنفيذية في وضع مقترحات الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل وتحديد الأولويات؛ وتقديم المشورة والمساعدة إلى الأمانة التنفيذية حول تقديم التقارير عن متابعة تنفيذ القرارات وتنفيذ برنامج عمل الإسكوا وأنشطتها بما في ذلك تعبئة الموارد من خارج الميزانية لدعم عملية التنفيذ، وأي مسائل أخرى عالقة تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها؛ وتقديم المساعدة إلى الأمانة التنفيذية في تحديد القضايا الاقتصادية والاجتماعية الطارئة وغيرها من القضايا الهامة، بهدف إدراجها على جدول أعمال دورات اللجنة العليا واللجان الحكومية الفرعية التابعة للإسكوا، وذلك في مرحلة إعداد هذا الجدول؛ وتولي أي مهام أخرى تكلفها بها اللجنة العليا. وتتألف اللجنة الفنية من كبار المسؤولين في حكومات الدول الأعضاء. وتعقد اللجنة الفنية ثلاثة اجتماعات في فترة السنتين، واجتماعاً رابعاً عند الحاجة.

٣٠- وفي الهيكلية الحالية، اللجنة العليا هي الهيئة المعنية باتخاذ القرارات. تجتمع مرة كل سنتين. وتضم الإسكوا حالياً سبع لجان فرعية هي: اللجنة الإحصائية، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة الطاقة، ولجنة الموارد

(٧) بالاستناد إلى الوثائق التالية للإسكوا: ترشيد عمل اللجنة: الدروس المكتسبة من تقييم دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية، ٢٠١٠، E/ESCWA/26/6(Part I)/A؛ صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي، ٢٠٠٣؛ صلاحيات اللجنة الفنية، ٢٠١١، E/ESCWA/2011/C.5؛ تقييم الآلية الحكومية للإسكوا وهيئاتها الفرعية: تقييم الآلية الحكومية للإسكوا وهيئاتها الفرعية، ٢٠١١، E/ESCWA/2011/C.5/CRP.1؛ الآلية الحكومية للإسكوا وهيئاتها الفرعية: خيارات أساسية بشأن الآلية الحكومية للإسكوا وهيئاتها الفرعية للنظر فيها في دورة الإسكوا السابعة والعشرين، ٢٠١١، E/ESCWA/2011/C.5/3.

المائية، ولجنة النقل، واللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان المنطقة العربية، ولجنة المرأة. وتعقد هذه اللجان دوراتها كل سنتين، باستثناء لجنة النقل التي تعقد دوراتها سنوياً. غير أنّ العديد منها ناقش مؤخراً مسألة عقد الدورات سنوياً.

٣١- وأجري تقييم آخر للآلية الحكومية الدولية للإسكوا وهيئاتها الفرعية في عام ٢٠١١. وخلص تقرير التقييم إلى أنّ آلية عقد الاجتماعات الحكومية الدولية لا تستلزم أي تغيير جذري. غير أنّ آراء الدول الأعضاء انقسمت حول فعالية اللجنة الفنية في تيسير المشاورات والتعاون والتنسيق بين الإسكوا والدول الأعضاء. وتم طرح فكرة الاستعاضة عن اللجنة الفنية بهيئة تتمتع بصلاحيات تنفيذية.

٣٢- ورداً على التقرير، أشارت الأمانة التنفيذية إلى إمكانية تعزيز الروابط بين الهيئات الفرعية. وأوضحت أنه يمكن أن تتزامن اجتماعات اللجنة الفنية مع عملية التخطيط للإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية لتكثيف المشاورات مع الدول الأعضاء قبل تقديم الوثائق لإقرارها في الهيئات المختصة في الأمم المتحدة. واقترحت الأمانة التنفيذية تحويل اللجنة الفنية إلى هيئة تنفيذية للجنة العليا. واقترحت أن تتولّى اللجنة الفنية مراجعة القرارات التي تتخذها اللجان الفرعية وإحالتها إلى اللجنة العليا في دورتها المقبلة. وفي حال بقي دور اللجنة الفنية تحضيرياً، اقترحت الأمانة التنفيذية أن تقصّر فترة اجتماعات كبار المسؤولين في الدورة الوزارية للإسكوا وأن يعهد إلى هذه الاجتماعات النظر في قرارات اللجنة التحضيرية.

ثالثاً- التوصيات

٣٣- وفق الآلية الحالية لعقد المؤتمرات تعقد اللجنة العليا دوراتها مرة واحدة كل سنتين. وفي الفترة الفاصلة بين الدورات، لا تستطيع الإسكوا اتخاذ القرارات أو رفع التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأن صلاحيات اللجنة الفنية في الوقت الحاضر لا تجيز لها هذا الدور. ونظراً إلى هذا القصور، تشدد الأمانة التنفيذية على **ضرورة توسيع صلاحيات اللجنة الفنية لتتمكن من دعم عمل اللجنة العليا واستكماله في الفترة الفاصلة بين الدورات.**

٣٤- ومن أوجه القصور الأخرى في الآلية الحالية، ضعف العلاقة بين اللجان الفرعية واللجنة الفنية. وحالياً، لا يجوز إلا للجنة العليا أن تعتمد التوصيات التي تقترحها اللجان الفرعية. ولذلك، لا تستطيع اللجان الفرعية تنفيذ أي إجراء في الأعوام التي لا تعقد فيها دورات اللجنة العليا. ويمكن معالجة هذه المسألة أيضاً من خلال **تعزيز صلاحيات اللجنة الفنيّة بحيث تكون منتدىً لتبادل المعلومات بشأن المقترحات المقدمة من اللجان. وبذلك تقلل إلى حد كبير من أعباء الأعمال التي تنتظر انعقاد الدورات.**

٣٥- وفي التفكير في الحلول الممكنة للتحديات الراهنة التي تؤثر على آلية عقد المؤتمرات في الإسكوا، من المهم مراعاة مسألة عدم وجود الإسكوا في مقر من مقرات الأمم المتحدة الرئيسية. فعلى خلاف اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي يقع مقرها في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وإلى حد ما، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي يمكنها أن تعقد اجتماعاتها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، لا يوجد مندوبون دائمون للأمم المتحدة في بيروت.

٣٦- وعلى الرغم من خصوصية الصكوك القانونية، يمكن للإسكوا أن تستفيد من إصلاح بعض آلياتها. وبشكل خاص، **تقترح الأمانة التنفيذية إجراء تعديلات على صلاحيات الإسكوا لتراعي الواقع الجديد في**

المنطقة والدول الأعضاء. كما تقترح إجراء تعديلات على هيكلية اللجنة الفنيّة وآليات وضع التقارير، والعضوية والعلاقة مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

اللجنة الفنية

٣٧- تولي الأمانة التنفيذية الأولوية لإجراء التعديلات على أداء اللجنة الفنية والتسلسل الإداري. **فتوسيع صلاحيات اللجنة الفنية يسهّل التنسيق في الفترة الفاصلة بين دورات اللجنة العليا التي تعقد كل سنتين، وتخفف من أعباء الأعمال التي تنتظر انعقاد هذه الدورات، وتتيح القدرة على التحرك بشأن المواضيع التي تثيرها اللجان الفرعية.** وقيّمت الأمانة التنفيذية الحلول الممكنة ودرست أداء الهيئات الفرعية في اللجان الإقليمية الأخرى وحددت عدداً من الخصائص الإيجابية في تلك الهيئات.

٣٨- وتوصي الأمانة التنفيذية باعتماد هيكليّة عمودية لآلية عقد المؤتمرات. ويتطلب ذلك **تعديل صلاحيات اللجنة العليا ونظامها الداخلي وصلاحيات اللجنة الفنية، حيث أنّ توسيع نطاق وظائفها وسلطتها على اللجان الفرعية هو السبيل الأكثر فعالية وكفاءة لتحقيق الهدف المرجو.** واسترشاداً بصلاحيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، **ينبغي أن يكون للجنة الفنية صلاحية الموافقة على برنامج العمل وقرارات اللجان الفرعية، وصلاحية الموافقة على إنشاء مجموعات العمل ضمن اللجان الفرعية وتجديد ولايتها، وإنهائها، وتحديد صلاحياتها وخطط عملها.**

٣٩- فللجنة الاقتصادية لأوروبا هيكلية عمودية، وترفع اللجان تقاريرها إلى اللجنة التنفيذية، التي بدورها تقدم التقارير إلى اللجنة الوزارية[٨]. وخلافاً لمهام اللجنة الفنيّة في الإسكوا، تستهدف المهام الموكلة إلى اللجنة التنفيذية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشكل واضح عمل اللجان. وبشكل خاص، يمكن للجنة التنفيذية أن تقوم بما يلي: (أ) استعراض برنامج عمل اللجان القطاعية وتقييمه والموافقة عليه؛ (ب) الموافقة على إنشاء المجموعات في إطار اللجان القطاعية، وتجديدها ووقف عملها ووضع صلاحياتها وخطط عملها؛ (ج) دراسة تقارير اللجان القطاعية[٩]. ومن أجل ضمان الاستمرارية، يرأس اللجنة التنفيذية مسؤولون من اللجنة الوزارية. والرؤساء ونواب الرؤساء في اللجان القطاعية مدعوون بانتظام لحضور اجتماعات اللجنة التنفيذية من أجل تسهيل التعاون. كما أن صلاحيات اللجنة التنفيذية التي تنص على السلطات المناطة بها أوضح من صلاحيات اللجنة الفنية في الإسكوا. فاللجنة التنفيذية مختصة، وفقاً لصلاحياتها، بجميع المسائل المرتبطة بأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٤٠- والتعاون بين اللجنة التنفيذية واللجنة الوزارية مفصل ويستند إلى ما يلي: (أ) الإعداد لدورات اللجنة؛ (ب) ضمان الاتساق بين البرامج الفرعية؛ (ج) معالجة جميع المسائل المتصلة بتخطيط البرامج، والقضايا الإدارية والمتعلقة بالميزانية، بما في ذلك التمويل من خارج الميزانية. ومن الجدير بالذكر أنّ اللجنة التنفيذية أنشئت مباشرة عملاً بالنظام الداخلي للجنة، أي أن اللجنة تعتمد صلاحيات اللجنة التنفيذية ونظامها الداخلي وتقدم لها التوجيهات العامة.

---

(٨) هيكلية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عمودية أيضاً؛ وترفع اللجان تقاريرها إلى اللجنة الجامعة.

(٩) صلاحيات اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا ونظامها الداخلي، ٢٠١١، E/ECE/EX/3/Rev.1.

٤١- وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، كما في الآلية الحالية في الإسكوا، تقدم اللجان تقاريرها مباشرة إلى اللجنة. ولذلك، لا تضطلع اللجنة الاستشارية بدور مركز تبادل المعلومات بشأن قرارات اللجان، بل يقتصر دورها على الوسيط بين الأمانة واللجنة. غير أنّ سياق عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مختلف عن سياق عمل الإسكوا. فاللجنة تجتمع سنوياً، في حين أنّ اللجان الفرعية تجتمع كل سنتين. وفي ضوء ذلك، يكون دور اللجنة الاستشارية مختلفاً تماماً. فينبغي لها تنظيم المؤتمرات على نحو أكثر تواتراً، غير أن أنشطة اللجان الفرعية التي يتوجّب عليها تحليلها أقل.

تقديم التقارير

٤٢- تقدم الإسكوا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً سنوياً عن أنشطتها وخططها، بما في ذلك أنشطة الهيئات الفرعية وخططها. ولا تحدد أي أحكام كيفية تقديم هذه التقارير في السنوات التي لا تعقد فيها اللجنة دورتها. ولا بد من تحديد الأنظمة ذات الصلة في الصلاحيات والنظام الداخلي من أجل زيادة كفاءة سير هذه العملية.

٤٣- وتشير صلاحيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أنه في السنوات التي تعقد فيها اللجنة دورتها، يقدم الأمين التنفيذي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً كاملاً عن الأنشطة والخطط، بما في ذلك أنشطة الهيئات الفرعية وخططها، بعد موافقة رئيس الدورة الأخيرة، ويعمّمه على حكومات الدول الأعضاء لتدلي بتعليقاتها وتعديلاتها، إذا اقتضى الأمر. ويمكن تبسيط هذه العملية من خلال تفويض اعتماد التقرير الصادر فيما بين الدورات إلى اللجنة الفنية. ويتطلب ذلك **تعديل صلاحيات اللجنة الفنية، وتعديل الأحكام المتعلقة بالتقارير السنوية في صلاحيات الإسكوا ونظامها الداخلي**.

٤٤- ولتتمكن اللجنة الفنية من تقديم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنوات التي لا تعقد فيها دورات اللجنة العليا، يجب أن تحصل على التقارير من اللجان القطاعية. **ويمكن إدخال هذا التعديل في الأحكام المتعلقة بعمل الهيئات الفرعية في النظام الداخلي للإسكوا**.

تغيير اسم الإسكوا

٤٥- يزداد الاهتمام بالانضمام إلى عضوية الإسكوا. ففي الدورة الوزارية السابعة والعشرين، أصدرت اللجنة العليا القرار ٣٠٢ (د-٢٧)، وافقت فيه على طلبات ثلاث دول للانضمام إلى الإسكوا ودعت سائر الدول العربية إلى الانضمام أيضاً. وتضمن القرار طلباً إلى الأمين التنفيذي للإسكوا التنسيق لعمليّة تغيير اسم اللجنة ليمثل جميع البلدان العربية. ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١/٢٠١٢ المؤرخ ١٠ تموز/يوليو على انضمام الأعضاء الجدد.

٤٦- وناقش أعضاء اللجنة الفنية التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٣٠٢ (د-٢٧)، مشيدين بجهود الأمانة التنفيذية الرامية إلى تنفيذ هذا القرار، ومبدين قلقهم من التأخر في تنفيذ باقي فقرات القرار، لا سيما تلك المتعلّقة بتغيير اسم الإسكوا. واتفقوا على تسمية "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية" كإسم جديد للجنة وأوصوا بأن تضع اللجنة هذا التغيير موضع التنفيذ.

٤٧- **ويتطلب التغيير قراراً يُتخذ على مستوى الدورة الوزارية، يتضمن توصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتغيير الاسم.** وقد حصل تعديل مماثل في عام ١٩٨٥، حيث اتخذت اللجنة العليا قراراً بتغيير اسم "اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا" حينذاك ليصبح "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا التعديل.

العلاقة مع المنظمات الإقليمية الأخرى

٤٨- ترتبط الإسكوا بعلاقة عمل مع المنظمات الإقليمية ومنها جامعة الدول العربية وغيرها من الوكالات الإقليمية. غير أنّ شروط هذه الشراكات لا ترد بالتفصيل في صلاحيات اللجنة أو نظامها الداخلي. وحالياً، تذكر صلاحيات الإسكوا أنّه يمكن للجنة أن تدعو ممثلين من أي منظمة حكومية دولية للمشاركة بصفة استشارية في الاجتماعيات للنظر في أي مسألة تهمها، على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٩- أما في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فالعلاقة مع نظام البلدان الأمريكية منظمة بوضوح لضمان التعاون والتنسيق. وينبغي للجنة أن تتعاون مع الهيئات المختصة في النظام وتتخذ التدابير اللازمة لتنسيق الأنشطة المشتركة من أجل تجنب أي ازدواجية في الجهود بين هيئات المنظمتين. ولذلك، تقوم اللجنة بوضع التدابير اللازمة مع الجهات المختصة في النظام في ما يتعلق بالدراسة المشتركة أو المستقلة للمشاكل الاقتصادية التي تقع في نطاق اختصاصها وتضمن تبادل المعلومات على نطاق واسع من أجل تنسيق الجهود في الميدان الاقتصادي. وتدعو اللجنة ممثلي منظمة الدول الأمريكية وغيرها من الهيئات الإقليمية لحضور اجتماعاتها بصفة استشارية.

٥٠- **وترى الأمانة التنفيذية أنّ تنظيم العلاقة مع جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية، وبذلك تشجيع العمل المتضافر فيما بينها، يزيد الإسكوا قدرة على تحقيق أهدافها.**

رابعاً- عملية اعتماد الصلاحيات المنقحة

٥١- تقترح الأمانة التنفيذية تعديل صلاحيات الإسكوا ونظامها الداخلي وصلاحيات اللجنة الفنية في ضوء الاقتراحات المذكورة في هذه الوثيقة.

٥٢- يجب أن يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أي تعديل لصلاحيات اللجان الإقليمية[١٠] فوفقاً للمادتين ٧٢ و٧٣ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، يجوز تعديل أو تعليق أي مادة من مواد النظام الداخلي شرط ألا يؤدي التعديل أو التعليق المقترح إلى إلغاء صلاحيات اللجنة التي قررها المجلس، وذلك بعد أن يكون أعضاء مكتبها قد قدّموا لها تقريراً على التعديل المقترح.

٥٣- وينص النظام الداخلي للإسكوا على أنه يجوز للجنة، بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تنشئ، لتأدية أعمالها، الهيئات الفرعية الدائمة التي تراها ضرورية وتحدد صلاحيات كل منها وتكوينها.

---

(١٠) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، النظام الداخلي، ١٩٩٢، E/5715/Rev.2.

٥٤- وبناءً على ما سبق، يجب أن يُعرض أيّ تعديل مقترح على الصلاحيات والنظام الداخلي للإسكوا على اللجنة في دورتها التي تُعقد كل سنتين لإقرارها. ويجري إقرار التعديلات المقترح إدخالها على النظام الداخلي للهيئات الفرعية على ثلاثة مستويات. أولاً توافق الهيئات الفرعية على صلاحياتها المعدلة؛ وثمّ تقدم الهيئات التعديلات المقترحة إلى اللجنة في دورتها التي تعقد كل سنتين للموافقة عليها؛ وأخيراً ترفع اللجنة التعديلات في قرارات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة النهائية عليها.